الاقتصاد المصري في القرن الواحد والعشرين: الطريق الصعب للرفاه الشامل

مُحررا الكتاب: د. خالد إكرام و أ.د. هبة نصار[١]

مُراجع الكتاب: أ.د. أشرف العربي[٢]

هذا كتاب مهم صدر باللغة الإنجليزية عن الجامعة الأمريكية بالقاهرة في نهاية عام ٢٠٢٢، تناول مجموعة من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري، وتلك التي من المحتمل أن يتعرض لها خلال العقدين أو العقود الثلاثة القادمة. وقد شارك في إعداد هذا الكتاب –بالإضافة للمحررين–سبعة عشر خبيرًا مرموقًا من المصريين وغير المصريين. ويشتمل الكتاب على أربعة أجزاء رئيسية تضمّنت أربعة عشر فصلًا في أكثر من أربعمائة وأربعين صفحة.

ويمكن تصنيف هذا الكتاب ضمن قائمة الإصدارات المرجعية التي تناولت الاقتصاد المصري من مختلف جوانبه بالتحليل والتأصيل العلمي الرصين، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر كتب محمود عبد الفضيل وإبراهيم العيسوي وخالد إكرام وغيرهم. [٣] وقد حاول الكتاب الحالي تقديم إجابة عن سؤال رئيسي: "على الرغم مما تمتلكه مصر من إمكانات وموارد طبيعية وبشرية هائلة، لماذا ما زال أداؤها الاقتصادي أقل بكثير من نظيره في دول أخرى لا تتمتع بذات الإمكانات والموارد، وأقل أيضًا من أن يلبّي طموحات واحتياجات غالبية مواطنيها؟"

وللإجابة عن هذا السؤال، تم تقسيم الكتاب إلى أربعة أجزاء رئيسية. حيث تناول الجزء الأول العنصر البشري، وركّز الجزء الثاني على استراتيجيات التنمية، وخُصص الجزء الثالث لمحركات السياسة وأدواتها، في حين سلّط الجزء الرابع الضوء على التنمية المؤسسية. وقد تضمّن الجزء الأول ستة فصول استعرضت على الترتيب الموضوعات المتعلقة بإسقاطات السكان وقوة العمل في مصر حتى عام ٢٠٥٠، وفخ الفقر، وظاهرة التحضر، ومشكلة أطفال الشوارع، ونظام التعليم العالي المصري، وتحديات المياه. أما الجزء الثاني المتعلّق باستراتيجيات التنمية، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول، حيث قدّم أولها عرضًا نقديًا للنموذج النيوليبرالي المبني على فكرة "الأثر التساقطي (trickle–down effect) للنمو الاقتصادي" ومدى ملاءمته لتحقيق النمو الاحتوائي/ الشامل في الحالة المصرية، بينما ركّز الفصل الثاني على تنافسية المورد البشري والاقتصاد الرقمي، في حين تناول الفصل الثالث قضية "الوسط

[1] Khalid Ikram and Heba Nassar, The Egyptian Economy in the Twenty-First Century: The Hard Road to Inclusive Prosperity, American University in Cairo Press,2022, 476 pages.

[٢] أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي ورئيس المعهد. وقد ساعد في إعداد هذا العرض أ/ سالي دياب الباحثة بالمكتب الفني لرئيس المعهد.

[٣] محمود عبد الفضيل (١٩٨٠): "الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي"، إبراهيم العيسوي (٢٠٢٠): "الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا"، "Khalid Ikram (2018): "The Political Economy of Reforms in Egypt: Issues and Policy Making Since 1952.

المفقود" في الصناعة المصرية. ويشتمل الجزء الثالث من الكتاب على أربعة فصول تناولت قضايا القطاع الخارجي، والغاز الطبيعي والتحول في مجال الطاقة، بالإضافة للسياستين المالية والنقدية. أما الجزء الرابع والأخير من هذا الكتاب، فقد تضمّن فصلًا واحدًا تم التركيز فيه على معوقات التنمية المؤسسية في مصر وفرصها. ويمكن – في تقديري – تلخيص القضايا التي طرحها هذا الكتاب المهم في أربعة كلمات دالة: الموارد– الاستراتيجيات– السياسات– المؤسسات.

- **الموارد**

فيما يتعلق بالموارد، بدأ الكتاب بالمورد البشري، حيث استعرض راجي أسعد في الفصل الأول آفاق السكان وقوة العمل في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠–٢٠٥٠، وطرح فكرة التناقض بين "جغرافية مصر وديمغرافيتها". فالمشكلة لا تكمن فقط في المعدل المرتفع للنمو السكاني، ولكن أيضًا في الهيكل العمري للسكان وخصائصهم وتوزيعهم على المساحة الكلية للبلاد. ففي حين تبلغ تلك المساحة نحو مليون كيلومتر مربع، فإن نحو ٩٨٪ من إجمالي السكان الذي قدّر بنحو ١٠٤ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠ يعيشون على ٤٪ تقريبًا فقط من تلك المساحة. ليس ذلك فحسب، بل إنه في حين ارتفعت المساحة المحصولية خلال الفترة من ١٩٤٧–٢٠٢٠ بنحو ٥٠٪، فإن عدد السكان قد زاد بنحو ٤٠٠٪ خلال الفترة ذاتها. كما أن التناقض الظاهر بين انخفاض معدلات البطالة مؤخرًا على الرغم من انخفاض معدلات التشغيل الكلية كنسبة من السكان، يمكن تفسيره بأن مصر تمرّ بمرحلة انتقالية من التحول الديمغرافي منذ منتصف العقد المنصرم حيث شهدت أقل معدلات نمو لأعداد الشباب. ولما كانت ظاهرة البطالة في مصر تتركز أساسًا في الشباب المتعلم حديث التخرج، فقد انعكس تخفيف الضغوط الديمغرافية على تراجع معدلات البطالة. وتشير الإسقاطات السكانية إلى أن هذه الظاهرة مؤقتة، حيث ستتسارع معدلات نمو السكان في سن العمل بصورة معنوية فيما بين عامي ٢٠٢٥ و٢٠٣٠ حيث سيصل الجيل الذي ولد بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٤ (echo generation) إلى سن العمل. هذه الطفرة ستكون كبيرة بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة فيما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٤، وهو ما سيزيد من معدلات نمو السكان الناتجة عن الطفرة الشبابية السابقة. وعلى الرغم من أن قمة الزيادة في معدلات نمو السكان في سن العمل ستكون في الفترة ٢٠٢٥–٢٠٣٠، فإن الضغوط الديمغرافية على سوق العمل ستستمر حتى عام ٢٠٣٥. فالنمو في أعداد الشباب (١٥–٢٤ سنة) الذين سيدخلون في قوة العمل سوف تتسارع بشكل كبير من ١.١٪ في الفترة من ٢٠٢٠–٢٠٢٥ إلى ٣.١٪ في ٢٠٢٥–٢٠٣٠، ثم إلى ٣.٨٪ في الفترة ٢٠٣٠–٢٠٣٥. وما لم يتواكب ذلك مع تحقيق معدلات نمو اقتصادي شامل ومستدام لا تقل عن ٦٪ في المتوسط سنويًا ترتبط بها زيادة فرص العمل الدائمة واللائقة التي سيوفرها الاقتصاد في تلك الفترة، فإن ذلك سيؤدي

إلى ارتفاع ملموس في معدلات البطالة مقارنةً بتلك التي نشاهدها حاليًا، خاصةً بين الشباب والإناث والمتعلمين تعليمًا عاليًا.

وناقش الفصل الثاني الذي أعده عثمان محمد عثمان وهبة الليثي ما يعرف بـ "فخ الفقر"، فعلى الرغم من النمو الاقتصادي الذي حققته مصر على مدى الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٨، إلا أن معدلات الفقر (نسب السكان تحت خط الفقر) ظلت في ارتفاع مستمر خلال تلك الفترة. وقد أكّد المؤلفان على أن الخفض المستدام لمعدلات الفقر في مصر يتطلّب إعادة هيكلة الاقتصاد المصري والمؤسسات والسياسات الحكومية. فالنمو الاقتصادي بمعدلات لا تقل عن ٧٪ في المتوسط سنويًا لعقدين متواصلين (مقارنةً بمتوسط ٤.٤٪ في الفترة ١٩٦٥-٢٠٢٠)، وما يتطلبه ذلك من معدلات استثمار تزيد على ٣٠٪ ومعدلات ادخار لا تقل عن ٢٥٪ (مقارنةً بمعدلات أقل من ٢٠٪ و١٥٪ في المتوسط سنويًا على الترتيب خلال الفترة من ١٩٦٥-٢٠١٦)، هي شروط ضرورية للخروج من "فخ الفقر" في مصر. ليس ذلك فحسب، بل إن الأمر يتطلب أيضًا تحسين نوعية النمو الاقتصادي ليصبح أكثر اعتمادًا على القطاعات مرتفعة الإنتاجية والقيمة المضافة، وما يرتبط بها من فرص عمل لائقة ومستدامة. إلا أن النمو المرتفع وحده لا يكفي، بل من المهم أيضًا السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة التي تؤثر سلبًا بطريقة ملموسة على مستوى معيشة الفقراء ومتوسطي الدخل بصفة خاصة (الذين لم يؤد النمو لتمكينهم من تحمل صدمات الأسعار)، بالإضافة لرفع كفاءة سياسات إعادة توزيع الدخل من خلال استهداف أفضل للفقراء والفئات الأكثر هشاشة.

أما الفصل الثالث الذي أعده ديفيد سيمز فقد تناول قضية "التحضر" في مصر، حيث انتهى إلى أن استمرار السياسة الحضرية القائمة على التوسع في إنشاء مدن الجيل الرابع ومشروعات الإسكان الحضري العملاقة مرتفعة التكلفة التي لا تستطيع الغالبية العظمى من المصريين تحمّل أعبائها سيؤدي إلى مزيد من تكدس معظم الناس في المساكن العشوائية غير الرسمية والمنتشرة على أطراف القاهرة وغيرها من المدن، حيث تتحول القرى إلى مدن تؤوي الفقراء، في حين تلتهم التنمية العشوائية الأراضي الزراعية. وهذا يستدعي إيجاد مسارات جديدة لاستخدام السياسات المكانية لتحفيز النمو الاقتصادي الواسع الذي سيعود بالنفع على الغالبية العظمى من المواطنين حاليًا ومستقبلاً. فالانفجار السكاني سيفاقم حدة الفقر والبطالة، ويسهم في ندرة الموارد الأساسية مثل الأرض والمياه. كما أن زيادة إقبال مؤسسات الدولة التي تقع معظم الأراضي تحت ولايتها على رفع أسعار الأراضي والعقارات بما يعظم من إيرادات وأرباح تلك المؤسسات والمضاربين المرتبطين بهم، يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة (الأرض ورأس المال) والتي تعاني من ندرة نسبية في الأساس، ومن ثمّ تصبح تلك الموارد والأصول "غير مستغلة" بشكل كامل أو بشكل أمثل.

ولا شك أن تراكم مشكلات النمو السكاني المرتفع وضيق المساحة المأهولة بالسكان وارتفاع معدلات الفقر والبطالة مع التوسع الحضري العشوائي، قد أدت جميعها إلى انتشار ظواهر اجتماعية سلبية مثل ظاهرة "أطفال الشوارع"، والتي أفرد لها الكتاب الفصل الرابع بالكامل الذي أعدته كريمة كُريّم. وقد أوضح هذا الفصل أن أهم خصائص أسر أطفال الشوارع تتمثل في: الحجم الكبير، وتدني مستوى السكن، وانخفاض الدخل، وغياب الأم أو الأب. كما أشار إلى أن نحو ٦٧٪ من أطفال الشوارع من الأميين، وأن ٧٦٪ منهم يرون أن أسرهم كانوا السبب الرئيسي لاضطرارهم للجوء للشوارع بسبب العنف الأسري وسوء المعاملة، وانفصال الأب والأم والرغبة في التحرر من تحكمهم، بل إن بعضهم أشار إلى أنهم أجبروا على الخروج للشوارع من أحد الأبوين. وقد انتهى هذا الفصل إلى أن المواجهة الناجعة لتلك الظاهرة تتطلّب معالجة المسببات الرئيسية لها من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي الشامل والمستدام –أي الاهتمام بجودة النمو الاقتصادي ونوعيته، وليس معدلاته فقط– والحد من انتشار المناطق العشوائية من خلال سياسات حضرية كفؤة وتحسين كفاءة إعادة توزيع الدخول وآلياتها، بالإضافة للتدخلات العاجلة المعتادة مثل زيادة دور الإيواء وزيادة الاعتمادات المخصصة لها، ورفع مستوى الوعي بالآثار الضارة للعنف الأسري على التعامل مع الأطفال، ... وغيرها.

أما الفصل الخامس الذي أعده جون ووتربري فقد ركّز على قضية التعليم العالي، حيث أوضح أن مصر تواجه معضلة ثلاثية خاصة بالإتاحة والجودة والقدرة على تحمل تكلفة التعليم، وأنها قد اختارت ضمنًا إعطاء أولوية للبعدين الأول والثالث على حساب البعد الثاني المتعلق بالجودة، وذلك من منطلق أن التعليم العالي يعد عنصرًا حاسمًا في بقاء واستقرار النظام السياسي في مصر. وأشار هذا الفصل إلى أن أداء الطلاب في مصر بشكل عام ضعيف مقارنة بأقرانهم في الأسواق الناشئة. حيث سجل الطلاب المصريون في الاختبارات الموحدة في العلوم والرياضيات (في المتوسط) ٢٧ درجة في العلوم و٢٥ درجة في الرياضيات، مقارنة بالمعدلات العالمية البالغة ٤٣ و٤١ درجة على التوالي. وصنف المنتدى الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٨ مصر في المركز ٩٤ من بين ١٣٧ دولة في "الاستعداد التكنولوجي" والمركز ١٠٩ في "الابتكار". وهذا يؤكد –وفقًا لرأي الباحث–فشل النظام الحالي في تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة لاقتصاد سريع التطور يعتمد بشكل متزايد على القطاع الخاص، وهو ما نتج عنه عدم التوافق الملحوظ بين متطلبات اقتصاد القرن الواحد والعشرين والمهارات التي ينقلها نظام التعليم العالي. وقد خلص هذا الفصل إلى العديد من الإصلاحات المهمة المطلوبة، تدور في معظمها حول أهمية إعطاء مساحة أوسع للقطاع الخاص في إنشاء و/أو إدارة مؤسسات التعليم العالي، وإعادة النظر في مجانية التعليم العالي، باعتبار أنها لم تحقق العدالة ولا الكفاءة على مدى العقود الماضية، على الرغم مما لهذا الموضوع من حساسية سياسية واجتماعية عالية باعتباره أحد أهم أركان "العقد الاجتماعي" القائم في مصر حاليًا.

وجاء الفصل السادس من الكتاب –الذي أعده خالد أبو زيد– ليركّز على قضية "المياه" باعتبارها أحد القضايا الحاكمة لعملية التنمية، حيث تم التأكيد على أن مصر تعاني بالفعل من نقص المياه التي من الممكن أن تصل إلى الندرة المطلقة، لأن عدد السكان نما في حين أن موارد المياه العذبة المتجددة بقيت على حالها، وأن هذه الندرة ستتحول إلى حالة "فقر مائي" والدخول لمرحلة الخطر بحلول عام ٢٠٣٠، خاصةً وأن مصر هي آخر دولة من إحدى عشرة دولة تسحب المياه من نهر النيل، وأن ٩٧ % من إمدادات المياه في مصر تنبع من خارج حدود البلاد، علاوة على التأثير السلبي الكبير للتغيرات المناخية على الموارد المائية في البلدان الصحراوية، وهو ما يضع مصر مرة أخرى في حالة خطر شديد. وقد أشار كاتب هذا الفصل إلى أهمية دعم وتعزيز الجهود المبذولة في مجالات الحفاظ على البيئة، واستخدام موارد المياه غير التقليدية، وتحسين توزيع المياه، وتطوير موارد مياه النيل الجديدة، بالتنسيق مع دول حوض النيل الأخرى. كما اقترح عددًا من الإصلاحات المؤسسية مثل دمج ملفات المياه والصرف الصحي وتخطيط الموارد المائية وإدارتها تحت وزارة واحدة، باعتبار أن إعادة استخدام مياه الصرف الصحي أصبحت أحد أهم مصادر المياه النقية بعد إجراء المعالجات اللازمة لها. أضف إلى ذلك أهمية ترشيد استهلاك المياه في قطاعات الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي من خلال استخدام أجهزة موفرة للمياه وتركيب العدادات وتطوير نظم الري الحديث وإعادة استخدام المياه في الزراعة، علاوة على تكثيف جهود التكيف والتخفيف من حدة الآثار السلبية للتغيرات المناخية، ومنها زيادة الاعتماد على الطاقة الخضراء واستنباط سلالات نباتية وزراعية جديدة تتحمل الصقيع والحرارة والملوحة بما يقلل من الاحتياجات المائية لها. كما أوصى هذا الفصل أيضًا بإعادة النظر في السياسات الرامية إلى تثبيط زراعة المحاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه، وإعادة النظر في تسعير المياه لتشجيع استخدامها بشكل أكثر كفاءة. ولا يعني ذلك تسعير المياه باعتبارها سلعة تجارية، ولكن يعني إيجاد نموذج تسعير يسمح بتغطية تكلفة المياه بما يعكس قيمتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- **الاستراتيجيات**

ناقش الفصل الأول من الجزء الثاني الخاص بـ "الاستراتيجيات" (الفصل السابع من الكتاب) النموذج الاقتصادي النيوليبرالي الذي يرى جودة عبد الخالق–كاتب هذا الفصل–أن مصر قد اتبعته على مدى العقود الماضية. فوفقًا لهذا النموذج، يجب التركيز على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة على اعتبار أن ثمار هذا النمو السريع ستتساقط وتستفيد منها كافة طبقات المجتمع بما فيها الفئات الفقيرة والأقل دخلًا. وقد أفاض الكاتب –انطلاقًا من خبرته الأكاديمية والتنفيذية–في نقد هذا النموذج وفي إثبات أنه قد أدى –بالعكس–إلى تفاقم مشكلتي عدم عدالة توزيع الدخل، والفقر، وهو ما اضطر الحكومات المتعاقبة لإنشاء وتوسيع شبكات الأمان والحماية الاجتماعية وزيادة المخصصات المالية المخصصة لها في ظل حيز مالي ضيق ناتج عن النموذج النيوليبرالي ذاته. ومن ثمّ، انتهى

الفصل إلى عدم جدوى هذا النهج، وإلى أن الأولى هو تعديل النموذج الاقتصادي ذاته بحيث يستهدف "نموًا محابيًا للفقراء" يوازن بين اعتباري "العدالة" و"الكفاءة"، ويأخذ في الحسبان من البداية هدف العدالة الاجتماعية جنبًا إلى جنب مع هدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال إتاحة الفرص المتكافئة أمام الفقراء وتمكينهم من الاستفادة من منافع النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من السياسات منها: تشجيع التنمية الريفية، وتمكين الفقراء من الوصول للأصول الإنتاجية (الأرض، الائتمان، البنية الأساسية والخدمات العامة)، وتوجيه الاستثمارات العامة وأشكال الدعم المختلفة بشكل أكفأ لصالح الفقراء والمناطق والفئات المهمشة، بالإضافة لتطبيق سياسات اجتماعية أكثر كفاءة تركّز على اتاحة خدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الأساسية بجودة وأسعار مناسبة للفقراء ومحدودي الدخل، بل ولأصحاب الدخول المتوسطة أيضًا.

وفي الفصل الثامن (الثاني في الجزء الثاني)، طرح كل من هبة نصّار ومروة بلتاجي قضية "تنافسية الموارد البشرية والاقتصاد الرقمي"، حيث أشارا إلى أن تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة من النمو الاقتصادي يتطلّب التحوّل نحو الاقتصاد الرقمي المبني على التكنولوجيا الحديثة والمعرفة، وهذا يستلزم توفير الموارد البشرية القادرة على إنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا والتعامل مع مقوّمات الاقتصاد الرقمي، وهو ما أوضحا أنه غير متوافر في مصر. فقد تمت الإشارة للعديد من المؤشرات التي توضّح ضعف أداء مصر فيما يتعلق بتنافسية الموارد البشرية، ومن ثم عدم جاهزيتها للاندماج بفاعلية في النظام العالمي الجديد المبني على المعرفة والاقتصاد الرقمي، الأمر الذي يتطلب إحداث ثورة شاملة في منظومات التعليم والتدريب والبحث العلمي في مصر وربطها بشكل وثيق بالتطورات التكنولوجية والمعرفية المتلاحقة وإعطاء أولوية مطلقة للتعليم والبحث العلمي والابتكار والاستثمار في رأس المال البشري خلال المرحلة القادمة.

أما الفصل الثالث والأخير في جزء "الاستراتيجيات" (الفصل التاسع من الكتاب)، فقد طرح فيه الكاتبان إيزاك أتياس وإسحاق ديوان قضية مهمة متعلقة بـ "الوسط المفقود" في الصناعة المصرية وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي. ففي حين أن الشركات متوسطة الحجم في مصر هي الأكثر إنتاجية، إلا أن الواقع يشير إلى أنها تتعرض لـ "ضربة مزدوجة" تحد من نموها، وهو ما يشكل عائقًا خطيرًا أمام نمو الإنتاجية الكلية. فمن أعلى، تتعرض تلك الشركات لضغوط شديدة بسبب المنافسة من جانب الشركات الكبيرة ذات النفوذ السياسي والتي تتمتع بقدرة الوصول إلى التسهيلات والمزايا الخاصة، مثل الوفرة المميزة للأراضي والمرافق، والحماية ضد الواردات، وإعانات دعم المدخلات، والائتمان المصرفي، وما إلى ذلك. ومن الأسفل، تتعرض هذه الشركات للمنافسة من جانب الشركات الصغيرة التي تعمل عادةً في إطار الاقتصاد غير المنظم وغير الرسمي، وهو ما يمكّنها من تجنب دفع الضرائب، والضمان الاجتماعي، وغير ذلك من الالتزامات–فهي محمية إلى حد كبير من متطلبات العمل والسلامة، ويمكنها تجاوز

العديد من اللوائح المرهقة وعمليات التفتيش الداخلية، حيث تقلل هذه الحصانة بشكل كبير من تكاليف الإنتاج. وتشير البيانات الرسمية إلى أنه خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٣ كانت الشركات الكبيرة ذات الكفاءة الأقل هي الأكثر استيعابًا للعمالة، وحيث إن تلك الشركات يكون لها امتيازات فيما يتعلق بتخصيص الأراضي وسهولة الحصول على الائتمان، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض كفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد من جهة، وتقليل حوافز الاستثمار في الابتكار لدى الشركات متوسطة الحجم والأكثر كفاءة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الديناميكية في الاقتصاد وانخفاض النمو الاقتصادي من جهة أخرى. والمغزى الضمني من ذلك هو أن الاقتصاد الأكثر ديناميكية يتطلب بيئة عمل أكثر عدالة وتكافؤًا، مع السماح للشركات المتوسطة الحجم بشكل خاص بالنمو بشكل أكبر عندما تكون أكثر كفاءة من الشركات الأخرى.

- **السياسات**

وفي الجزء الثالث من الكتاب، نوقشت قضية "السياسات" من خلال أربعة فصول من العاشر حتى الثالث عشر، ركزت على الترتيب على القطاع الخارجي، والطاقة، والسياسات المالية، والسياسات النقدية. ففي الفصل العاشر، أكّد أحمد غنيم على أن العجز المستمر في الميزان الجاري هو السبب الرئيسي وراء تراكم الدين الخارجي لمصر وأزمات الديون المتكررة التي تعرضت لها البلاد، وأن العلاج الجذري لهذه المشكلة هو حصر الفجوة في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بما لا يزيد عن ٤ أو ٥ % من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نحو ٨ % في المتوسط بين عامي ١٩٦٠ و٢٠٢٠. وتم طرح أهمية الصادرات الخدمية التقليدية (السياحة والنقل) وغير التقليدية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية)، جنبًا إلى جنب مع الصادرات السلعية، كمحركات لعملية النمو الاقتصادي والتنمية وكحل جذري لمشكلة المديونية الخارجية. وقد أوصى هذا الفصل بضرورة ربط حوافز الإنتاج بتعزيز التنافسية وزيادة الصادرات وفتح أسواق جديدة في الخارج. كما أوصى أيضًا بالاستفادة من تجربة شرق آسيا الناجحة في مجال التصدير، والتي تضمّنت اتباع نظام سعر صرف مرن وتطبيق نظم حوافز مرتبطة باستعادة قيم الرسوم والضرائب المفروضة على مستلزمات التصدير المستوردة، وتسهيل الوصول للائتمان لتمويل رأس المال العامل وتشجيع التصدير، وتحسين مناخ الاستثمار والحدّ من مزاحمة القطاع الخاص، بالإضافة لتعزيز الشفافية وإتاحة البيانات والمعلومات عالية الجودة وتوفير التكنولوجيا والدعم الفني اللازم لتشجيع الابتكار وتعزيز التنافسية في الأسواق الدولية والإقليمية.

وفي الفصل الحادي عشر تعرّضت نهى عبد الرازق لموضوع الغاز الطبيعي والانتقال من الطاقة المولدة بالوقود الأحفوري للطاقة الخضراء، حيث أشارت إلى عدد من التحديات التي تواجه الأساليب التقليدية لتوليد الطاقة، أهمها التخفيض المحتمل في التمويل المتاح من البنوك المتعددة الأطراف التي تلتزم بشكل متزايد بإزالة الكربون،

وارتفاع الطلب على الغاز وما قد يسببه من زيادة حدة المنافسة في الأسواق الدولية، ومن ثم ارتفاع الأسعار العالمية للغاز. وقد أوصى هذا الفصل بأهمية تحقيق التوازن بين تعظيم عائدات التصدير من جهة وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام من جهة أخرى. فبدلاً من الاعتماد بشكل كامل على توفير إيرادات بالنقد الأجنبي من تصدير الغاز الطبيعي كمادة خام، يجب استخدامه في عملية التصنيع وزيادة القيمة المضافة للمنتج الوطني، مع مراعاة الالتزامات الدولية بشأن ضوابط الانبعاثات الكربونية، بالإضافة لتعزيز التعاون الإقليمي مع دول شرق البحر الأبيض المتوسط بما يعظم من الاستخدام الأمثل لهذا المورد الطبيعي ويرفع من كفاءة آليات تسعيره. ومن توصيات هذا الفصل أيضًا الاهتمام بتقييم أسواق التصدير المحتملة وتقييم آلية التسعير والعقود طويلة الأجل في ضوء البيئة الحالية لأسعار الغاز المنخفضة على المدى الطويل والمنافسة العالمية الشديدة. وفي مثل هذه البيئة المنخفضة الأسعار، ينبغي توجيه تركيز مصر نحو الأسواق المحلية والإقليمية. وفي حين يمثل منتدى شرق المتوسط فرصة سانحة لتحسين البنية التحتية المصرية غير المستغلة حاليًا، وتمكين تنفيذ المشروعات الضخمة، إلا أن ذلك يتطلّب من الدول الأعضاء في المنتدى التغلب على التوترات الجيوسياسية والعقبات الاقتصادية، وبناء احتياطيات استراتيجية لتقليل التعرض للصدمات الخارجية المستقبلية.

وقد تناول الفصل الثاني عشر من الكتاب (الثالث في الجزء الثالث) موضوع السياسة المالية، حيث أشارت فاطمة العشماوي إلى أحد التحديات الرئيسية المتمثلة في ارتباط الإيرادات العامة للدولة بشكل مؤثر بالظروف والأزمات العالمية والإقليمية، في حين أن النفقات العامة ترتبط بشكل أكبر بالعوامل المحلية وفي مقدمتها التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وغيرها. كما تطرق هذا الفصل إلى قضية ارتفاع حجم الدين العام باعتبارها لا تتعلق فقط بحجم هذا الدين بل بهيكله من حيث آجال الاستحقاق، وهيكل العملات، والمخاطر المالية المحتملة. حيث تَنتج المخاطر لأسباب هيكلية: فالمؤسسات المملوكة للدولة تعمل ضمنًا في ظل قيود ميسرة تمكنها من الاقتراض والحصول على ضمانات من الخزانة عند الحاجة إلى دعم أو قرض أو ضخ رأس المال، ولذا فإن تخلف هذه المؤسسات عن السداد يمكن أن يزيد من عبء ديون الحكومة. كما أن اقتراض الحكومة يعني مزاحمة القطاع الخاص وتقييد وصوله إلى الموارد المالية. كما تم تسليط الضوء على بعض العناصر الهيكلية المهمة في الاقتصاد المصري التي تقيد تحصيل الضرائب، ومن أبرزها حجم القطاع غير الرسمي، إذ إن ٥٣٪ من إجمالي المنشآت في مصر في عام ٢٠١٩ كانت غير مسجلة، ومن ثم فإنها ظلت بمنأى عن النظام الضريبي. وخلص هذا الفصل إلى أن الإصلاح المالي لا يتطلب وضع الدين على مسار تنازلي فقط، بل وضعه أيضًا على مسار أكثر استدامة. كما أن الشفافية بشأن التشابكات المالية مع مختلف الجهات الحكومية ووضع خطط واضحة لتسويتها وتعزيز استدامة هذه الكيانات بشكل مستقل عن الخزانة، تعد بمثابة مفاتيح للمضي قدمًا في أجندة الإصلاح الهيكلي التي تمهد

الطريق أمام القطاع الخاص لقيادة النمو الاقتصادي في ظل إدارة أفضل للموارد وزيادة الكفاءة مما يضمن للدولة حيزًا ماليًا أكبر لتطوير نظم الحماية الاجتماعية وضمان جني فوائد النمو لجميع المواطنين.

وبالطبع لا يمكن مناقشة موضوع السياسة المالية دون التطرق للسياسة النقدية، وهو ما طرحه لحسن بو نادر في الفصل قبل الأخير من الكتاب (والرابع في الجزء الثالث). فقد أكّد هذا الفصل على المعضلة الأساسية التي تحدّ من فعالية السياسة النقدية في مصر والمتعلقة باستهدافها ثلاثة أمور في آن واحد (وهو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالثالوث المستحيل): نمو اقتصادي مرتفع، ومعدل تضخم منخفض، وسعر صرف ثابت. وقد خلص هذا الفصل إلى ضرورة التركيز على استهداف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية؛ وهو ما يتطلب استقلال البنك المركزي، وتعميق سوق المال من أجل تحسين عملية الانتقال من سعر الفائدة الرسمي إلى سعر سوق المال. كما أن الانتقال من سوق المال إلى منتجات مالية مختلفة، مثل أسعار الفائدة على القروض الاستهلاكية، وأسعار الفائدة على الرهن العقاري، والعوائد الطويلة الأجل، يتطلب وجود قطاع مالي سليم وعميق وتنافسي؛ وهو ما يستلزم العمل على تحسين النماذج التشغيلية والقدرات الفنية من أجل اتخاذ قرارات بشأن القضايا ذات الصلة باستهداف التضخم. وأخيرًا، تشكل المساءلة أمام الجمهور عنصرًا أساسيًا في نجاح السياسة النقدية في إطار استهداف التضخم. لذا يجب نشر قنوات الاتصال المنتظمة مع الجمهور، مثل تقارير السياسة النقدية والبيانات الصحفية، في الوقت المناسب وتوضيحها ببساطة لعموم الناس، بما يعزز من كفاءة عملية إدارة التوقعات المتعلقة بالتضخم.

- **المؤسسات**

وأخيرًا، وبعد أن استعرضت الأجزاء الثلاثة الأولى من الكتاب قضايا الموارد والاستراتيجيات والسياسات، خُصص الفصل الرابع عشر – والأخير–لقضية القضايا في الاقتصاد المصري وهي: "المؤسسات". وهذا هو موضوع الجزء الرابع – والأخير–من الكتاب. ففي هذا الجزء/ الفصل، أكّد الباحثان –نهى المكاوي ومحمد محيي الدين– على أن المقصود بـ "المؤسسات" هو مجموعة القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحكم التفاعلات البشرية، ويتطلب وجود مؤسسات أكثر فعالية في نظام سياسي مستقر، الحفاظ على مستوى عال من الثقة بين الأنظمة والمواطنين. وقد خلص هذا الفصل إلى أهمية المؤسسات كمحرك رئيسي للنمو والتنمية الشاملة، خاصةً ما يتعلق منها بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وسيادة القانون، ورفع كفاءة خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الاجتماعية الأساسية، وتمكين المجتمع المدني من المشاركة بفعالية في جهود التنمية. وقد أشير في هذا الفصل إلى أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) قد قامت بإنشاء مختبر ثقة (trust lab) بغرض قياس ثقة الناس في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ووسائل الإعلام، من بين مؤسسات أخرى. ويعكس انحدار مستويات الثقة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (مثل ألمانيا، وإيطاليا،

وفرنسا، وسلوفينيا، والولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية) حقيقة مفادها أن تعزيز ثقة الناس في المؤسسات لا يرتبط بالضرورة بعلاقة خطية مع مستوى تقدم الدولة، كما أنه يتطلب تحسين جودة المؤسسات ليس على المستوى القومي فحسب، بل وعلى المستوى المحلي أيضًا. فإلى جانب حريات التعبير والتنظيم والقوانين التي تحمي الملكية، وتشجع الاستثمار، وتكافؤ الفرص، لا توجد قيمة أفضل يمكن أن تدفع النمو والرخاء وتعزز صلابة المجتمعات في مواجهة الأزمات من الثقة بين الدولة ومواطنيها. وقد عزز وباء كورونا (COVID-19)هذا الدرس. فالبلدان التي كانت أكثر قدرة على السيطرة على الوباء كانت هي تلك التي تتمتع بمستويات عالية من الثقة بين الحكومة والشعب.

- **ملاحظات تقييمية ونقدية للكتاب**

بعد استعراضي لأهم الرسائل والأفكار التي وردت في الكتاب، سوف أقدم بعض التعليقات التي تبرز إيجابيات الكتاب وسلبياته، وذلك على النحو الآتي:

١. هذا كتاب مهم، سلس في أفكاره وعميق في تحليله، ولا شك في أنه يستحق القراءة من الاقتصاديين والمهتمين بفكر التنمية وصانعي القرارات في مصر، خاصةً في ظل بداية فترة رئاسية ممتدة حتى عام ٢٠٣٠، وعقب تشكيل حكومة جديدة قد يكون التحدي الأهم أمامها هو التحدي الاقتصادي.
٢. مع أن الكتاب غطى بشكل مميز جوانب عديدة من القضايا الأربعة الرئيسية التي تناولها: الموارد، والاستراتيجيات، والسياسات، والمؤسسات، وارتباطها جميعًا بهدف الوصول لرفاهة اقتصادية شاملة لمصر في القرن الواحد والعشرين، إلا أن هناك العديد من القضايا المهمة التي غابت تقريبًا عن الكتاب مثل: التعليم الأساسي وقبل الجامعي، والصحة، والبحث العلمي والابتكار، والتنمية الزراعية والريفية، وتحديات التصنيع- لا سيما بعد انتشار تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة وبعد ما طرأ على مسار العولمة من تغيرات في السنوات الأخيرة- والتغير المناخي، والتمكين الاقتصادي للمرأة، والمساواة بين الجنسين ... وغيرها من الموضوعات التي لا تقل أهمية -في اعتقادي- عن الموضوعات التي عالجتها الفصول المختلفة للكتاب. ولعل هذه الملاحظة تكون محل اعتبار في كتب وإصدارات قادمة.
٣. حسنًا فعل معدو الكتاب بالتأكيد على عدم ملاءمة النموذج الاقتصادي النيوليبرالي للحالة المصرية، وهو ما أثبتته العديد من الأبحاث والكتابات السابقة، إلا أن طرح البديل الأنسب لمصر خلال العقود القادمة كان يستحق مساحة أكبر في هذا الكتاب. فنحن نتفق مع ما انتهى إليه الكتاب من صعوبة استنساخ النموذج الآسيوي الناجح نظرًا لاختلاف الظروف والمنطلقات التي أدت إلى نجاح هذا النموذج. بيد أن تحديد الفلسفة التنموية ودور الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل واضح خلال المرحلة القادمة

سيبقى في تقديري عنصرًا حاسمًا في نجاح أو فشل مسيرة التنمية في مصر خلال العقود القادمة. وهو ما كان يستلزم مزيدًا من الاهتمام من معدي الكتاب.

٤. على الرغم من أن تحدي المياه يعد في رأي الكثيرين هو التحدي الأهم الذي سيواجه مصر خلال العقدين أو العقود الثلاثة القادمة، خاصةً في ضوء مستجدات بناء سد النهضة في أثيوبيا، إلا أني أرى أن الكتاب لم يول هذا الموضوع القدر المناسب من الأهمية، حيث لم يتم إلقاء الضوء –خلال الفصل السادس من الكتاب المخصص لمناقشة قضية المياه–على تطورات هذا الموضوع خلال العقد الأخير، وانعكاساتها السلبية المحتملة على إمكانات النمو والتنمية في مصر خلال العقود القادمة.

٥. بالرغم من أن الكتاب خصص جانبًا كبيرًا منه لمناقشة ظواهر اجتماعية مهمة مثل أطفال الشوارع والفقر وعدم عدالة توزيع الدخل والتعليم العالي، إلا أنه افتقد إلى حد بعيد تناولًا شاملًا لقضية بناء الإنسان وما يرتبط بها من إعادة بناء منظومة القيم في المجتمع المصري، لا سيما بعد ما أصاب هذه المنظومة خلال العقود الماضية من اختلالات وتشوهات أثرت وستؤثر سلبًا على كافة جهود تحقيق "الرفاه الشامل" للأجيال القادمة.

٦. أطلق الكتاب –وبحق–جرس إنذار يستحق أن ينتبه إليه صناع القرار في مصر بشأن "السياسة الحضرية" التي تبنتها الدولة مؤخرًا، والتي ستؤدي –حال استمرارها–لانتشار التوسع العمراني العشوائي في المناطق الحضرية، وزيادة عدم العدالة فيما بين المناطق والطبقات الاجتماعية المختلفة.

٧. استرعى هذا الكتاب الانتباه أيضًا إلى ما يمكن أن يطلق عليه "خداع الأرقام". فارتفاع معدلات النمو الاقتصادي –رغم أهميته–قد يكون خادعًا إذا لم يصاحبه تغييرًا مخططًا وملموسًا في هيكل الاقتصاد لصالح القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وإذا كان ممولًا بقروض عالية التكلفة والمخاطر. كما أن تراجع معدلات البطالة –على الرغم من أنه هدف رئيسي من أهداف التنمية–قد يكون خادعًا كذلك إذا كان راجعًا أساسًا لتحولات وظواهر ديموغرافية مؤقتة بدلًا من زيادة قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل لائقة.

٨. إن لم تكن "المؤسسات" ضرورية لإحداث النمو الاقتصادي في الأجل القصير، فإنها حيوية بالنسبة لاستدامة هذا النمو على المديين المتوسط والطويل. وهذه النتيجة المهمة التي تم التأكيد عليها في الجزء/الفصل الأخير من الكتاب قد تكون واحدة من أهم الرسائل التي يجب أن ينتبه إليها كل من يعمل في مجال التنمية في مصر.

٩. وأخيرًا، فإن سد فجوة "الوسط المفقود" في الصناعة، وإسراع الخطى نحو الطاقة الخضراء، واستخدام الغاز الطبيعي في توليد قيمة مضافة صناعية بدلًا من تصديره كمادة خام، والالتزام بمبادئ حوكمة الموازنة واستقلالية البنك المركزي، جنبًا إلى جنب مع تعزيز الإطار المؤسسي الداعم لعملية التنمية بمفهومها الشامل والمستدام، وإعطاء أولوية مطلقة للاستثمار في رأس المال البشري، في إطار نموذج تنموي مناسب للحالة المصرية وللظروف الدولية والإقليمية الراهنة والمتوقعة...هذه جميعًا رسائل مهمة يمكن استخلاصها من هذا الكتاب الجدير بالقراءة والخليق بالاهتمام من جانب الاقتصاديين والمتخصصين في قضايا التنمية وصناع القرارات، ومن جانب المثقفين والمفكرين المهمومين بانطلاق مصر على طريق التنمية والرخاء للجميع.